A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/526
18 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE AND ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٥٤ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أصرح رسميا بما يلي:

١ - في المناقشة العامة التي اختتمت على التو في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، أثار علنا ممثلو عدد صغير جدا من البلدان في بياناتهم، متغاضين عن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والقواعد الأساسية للقانون الدولي وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ مسألة ما يسمى بـ "تمثيل" تايوان في الأمم المتحدة ودعوا إلى "وجود دولتين صينيتين"، "إحداهما هي الصين، والأخرى هي تايوان"، وإلى وجود "بلد واحد، ومقعدين". وتعرب الحكومة الصينية كما يعرب الشعب الصيني عن بالغ سخطهما واعتراضهما الشديد على هذا التحرك الذي يدوس ليس فحسب على مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، بل يشكل أيضا تعديا خطيرا على سيادة الصين وسلامتها الإقليمية كما أنه يُعد تدخلا خطيرا في شؤونها الداخلية.

٢ - لقد كانت تايوان جزءا غير قابل للتصرف من الأراضي الصينية منذ الأزمنة القديمة. ولقد أعلن إعلان القاهرة عام ١٩٤٣ وإعلان بوتسدام عام ١٩٤٥، على حد سواء، عودة تايوان إلى الصين من حكم اليابان الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية، وهكذا أكدا مرة أخرى سيادة الصين على تايوان. والبلدان التي أنشـــأت علاقات دبلوماسية مع الصين، وعددها الآن ١٥٩ بلدا، تسلّم جميعا بأنه لا يوجد إلا صين واحدة في العالم وبأن تايوان جزء غير قابل للتصرف من الصين.

ومنذ خمسة وعشرين عاما مضت، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، في دورتها السادسة والعشرين، القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) بشأن مسألة تمثيل الصين، الذي يسلّم بوضوح وبصورة قاطعة بأن "ممثلي حكومة جمهوريـــة الصين الشعبية هم وحدهم الممثلون الشرعيون للصين لـــدى الأمم المتحدة وبأن جمهورية الصيـــن الشعبية أحد أعضاء مجلس الأمـــن الدائمين الخمسة". وعملا بذلك القرار، عادت إلى جمهورية الصين

291096 291096 96-28081

9628081

الشعبية جميع حقوقها المشروعة في الأمم المتحدة وجميع وكالاتها. وكان القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) انعكاسا دقيقا للحالة السياسية في الصين منذ عام ١٩٤٩، مما وضع حدا بصورة نهائية وبطريقة عادلة لمسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة سياسيا وقانونيا وإجرائيا، وأبطل في الوقت نفسه صحة الاقتراح المتعلق بما يسمى "التمثيل المزدوج" الذي قدمه في ذلك الوقت عدد قليل جدا من البلدان.

٣ - إن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية. وتنص المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه لا يحق إلا للدول ذات السيادة أن تشارك في عضوية الأمم المتحدة. ويقوم "مبدأ العالمية" على أساس سيادة الدول. وليس لدى تايوان، التي لم تكن على الإطلاق دولة ذات سيادة، ولم تكن سوى مقاطعة من الصين، أي مؤهلات من أي نوع كانت للانضمام إلى الأمم المتحدة. ولذلك فإن "مبدأ العالمية" لا ينطبق عليها على الإطلاق.

كما تختلف مسألة تايوان من حيث طبيعتها عن مسألتي ألمانيا وكوريا اللتين نشأتا بموجب اتفاقات دولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذلك، فليس ثمة سند للمجادلة بشأن "عضوية تايوان في الأمم المتحدة" وهو جدال سخيف، استند إلى نموذج "التمثيل الموازي" لألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

٤ - ووفقا لمبدأ القانون الدولي، فإن ما تسمى بـ "حكومة جمهورية الصين" توقفت عن الوجود بعد إنشاء جمهورية الصين الشعبية. والانتخابات أو أي أنشطة أخرى تجرى في مقاطعة تايوان، تحت أي اسم كان، هي أنشطة تجرى على الصعيد المحلي ولذلك لا يمكن استخدامها كأساس لـ "تقسيم البلد وللحكم تحت نظامَيّ حكم منفصلين". وأيا كان التغيير الحاصل بشأن الطريقة التي يتم بها تحديد قادة تايوان فلن يغير ذلك من حقيقة أن تايوان جزء من الصين وأن قادة تايوان هم قادة لمنطقة من الصين. ومن العبث أن يضفي أي بلد أو أي فرد الشرعية على الأنشطة الانفصالية التي تقوم بها سلطات تايوان بدعوى أن الطريقة التي يتم بها تحديد قادة تايوان قد تغيرت. ومن المحتم أن يواجَه هذا التحرك بمعارضة شديدة من الحكومة الصينية والشعب الصيني بأسره.

ومحاولات السلطات التايوانية "للانضمام الى الأمم المتحدة" و "توسيع حيِّزها المعيشي في العالم"، بالرغم من أنها محاولات تقوم بها تحت أقنعة جديدة، إنما ترمي في نهاية المطاف الى تقسيم الصين، وإنشاء "دولتين صينيتين"، "إحداهما هي الصين، والأخرى هي تايوان"، وإلى "استقلال تايوان". وإذا أصرت سلطات تايوان على المضي قدما في طريقها، وواصلت تنفيذ أنشطة ترمي الى تقسيم الصين، فمن المحتم أن ينشأ التوتر في مضايق تايوان، الأمر الذي يشكل تهديدا للسلام والاستقرار والتنمية في منطقة آسيا المحيط الهادئ والعالم كله. والدعم الذي يقدمه أي بلد أو أي فرد للأنشطة الانفصالية التي تقوم بها السلطات التايوانية يشكل عقبة في طريق إعادة توحيد الصين بالوسائل السلمية، ولذلك فمن المحتم أن يواجَه بمعارضة شديدة من جانب الحكومة الصينية والشعب الصيني وأعداد غفيرة من أعضاء الأمم المتحدة المناصرين للعدل والمحبين للسلام.

٥ - وفي تموز/يوليه من هذا العام، قدم عدد قليل من أعضاء البرلمان الأوروبي عن طريق الخداع قرارا بشأن ما يسمى بـ "دور تايوان في المنظمات الدولية"، يطالب صراحة بمشاركة تايوان في بعض المنظمات الدولية بهدف إعادة تايوان الى الأمم المتحدة. وهذه محاولة ترمي الى تقويض العلاقات الودية بين الصين وأوروبا عمداً، مما يشكل تجاهلا للقواعد الأساسية الناظمة للعلاقات الدولية وانتهاكا للمبادئ التي تستند إليها العلاقات الدبلوماسية بين البلدان الأوروبية والصين. وهذا العمل المنحرف المناقض للاتجاه التاريخي وللرغبة العامة لدى الشعب الأوروبي لم يُقابل فحسب بمعارضة شديدة من جانب الشعب الأوروبي الذي يؤيد الصداقة الصينية - الأوروبية، بل ووجه أيضا بالاحتقار من جانب أعداد غفيرة من البلدان والشعوب المُناصرة للعدل. ولذلك فإن احتكام عدد ضئيل جدا من البلدان الى هذا القرار في بياناتها بوصفه أساسا لتأييدها للأنشطة الانفصالية التي تقوم بها السلطات التايوانية هو تصرف يتسم بالعبث ومآله الفشل.

٦ - والمهمة السامية والأمنية المشتركة للشعب الصيني بأكمله بمن فيه المواطنون في تايوان تتمثل في إنهاء حالة الانفصال بين جانبي مضايق تايوان وتحقيق الهدف الكبير لإعادة الوحدة الوطنية للصين، فضلا عن أن ذلك يُعد اتجاها تاريخيا لا يمكن مقاومته. ولا بد من أن تتوقف السلطات التايوانية عن القيام بأنشطة انفصالية ترمي الى إيجاد "دولتين صينيتين"، "إحداهما هي الصين، والأخرى هي تايوان" في العالم، وكذلك، إلى "العودة الى الأمم المتحدة"، ولا بد أيضا من أن تتبنى الموقف المبني على مبدأ وجود "صين واحدة" ليس فقط بالقول بل أيضا بالفعل. فبهذه الطريقة وحدها يمكن استئناف الحوار بين الطرفين على جانبي المضايق وتطوير العلاقات بين الجانبين بصورة عادية.

ولقد اكتسبت الحكومة الصينية والشعب الصيني تأييد الغالبية العظمى من البلدان بصدد قضيتهما العادلة، قضية حماية السيادة والسلامة الإقليمية. ويدل رفض مكاتب الجمعية العامة القاطع في دوراتها المتتابعة منذ الدورة الثامنة والأربعين إدراج مسألة ما يسمى بـ "تمثيل تايوان" في جدول أعمال الجمعية العامة دلالة تامة على الموقف الثابت للغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن حماية سلطة الميثاق وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، كما أنه أثبت أن الاقتراح المتعلق بما يسمى بـ "تمثيل تايوان" الذي قدمه عدد قليل جدا من البلدان لا يلقى أي تأييد على الإطلاق. ونود أن ننصح هذه البلدان بألا تنخدع بمحاولة السلطات التايوانية، وبأن تراعي مراعاة تامة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقواعد الأساسية للقانون الدولي، فضلا عن القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، وأن تلتزم بالاتجاه التاريخي وذلك بوقف التدخل في الشؤون الداخلية للصين وتكرار الخطأ نفسه. وإلا، فسوف تجد تلك البلدان أنفسها في موقف حرج في المجتمع الدولي ولن تجني أي فائدة على الإطلاق.

وأتشرف بأن أطلب الى سعادتكم تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) كين هواسون
السفير فوق العادة والمفوض
والممثل الدائم لجمهورية الصين
الشعبية لدى الأمم المتحدة

- - - - -